

مَبْمُوعَةٌ الْمَلِكُ وَتَحْتَ الْإِسْلَامِ

النشرة الشهرية - العدد الخامس - ذو القعدة ١٤٣٨

- | | |
|-------------------------------|---------------------|
| فوائد حول تخریج الحديث وطبعات | محمود النحال |
| بعض كتب الحديث النبوي | |
| مخطوطات لا بواقي لها | د. عبد الرزاق مروزك |
| مما ينبغي للمحقق أن يحذره | د. المهدي السعيد |



مَشْرِقُ الدِّينِ الْخَيْرِ الْخَيْرِ

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله
فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا
عبده ورسوله.



مَشْرِقُ الدِّينِ الْخَيْرِ الْخَيْرِ

عادل بن عبد الرحيم العوضي

تنسيق وتحرير:

ضياء الدين جعير

النشرة الشهرية

ذو القعدة ١٤٣٨

تنبيه: هذه نشرة شهرية ولا تخضع لقواعد المجلات
تُنشر بها المقالات التي كتبت بمجموعة المخطوطات الإسلامية

[Facebook.com/almakhtutat](https://www.facebook.com/almakhtutat)

[Twitter.com/almakhtutat](https://twitter.com/almakhtutat)

[Telegram.me/almakhtutat](https://t.me/almakhtutat)

للمراسلة عبر البريد الإلكتروني:

almakhtutat@gmail.com

فهرست العدد

٠٤	محمود النّحال	فوائد حول تخريج الحديث وطبّعات بعض كتب الحديث النبوي
١٠	شبيب العطية	خطوط، وإجازات، وأثبتات، وسماعات، وتملكات (٤٣) (فهرست قوافي لسان العرب، بخط العلامة اللغوي رمضان عبد التّوّاب (ت ١٤٢٢هـ) - رحمه الله تعالى -، ودرس من دروسه المفيدة في التحقيق)
٢٤	د. عبد الرّزاق مرزوك	مَخْطُوطَاتٌ لَا بَوَاقِي لَهَا
٢٨	د. المهدي السعيد	مما ينبغي للمحقق أن يحذره
٢٩	عبد الله مسكين	الْأَلْفِيَّاتُ وَمَنْ نَظَمَهَا مِنْ أَعْلَامِ الْجَزَائِرِ
٤١		إصدارات مشايخ المجموعة
٤٧		أخبار التراث

فوائد حول تخریج الحديث وطبعات بعض كتب الحديث النبوي

محمود النحال

١ - من المهم معرفة المصادر الأصلية في المؤلفات:

المصادر الأصلية لصحيح البخاري مثل جزء محمد بن عبد الله الأنصاري،
والصحائف الحديثية مثل صحيفة أبي اليمان.

وهكذا التسلسل في النقل للوصول إلى أعلى مستوى من التوثيق.

وقد استخدمت مصطلحات، منها: مصطلح أصل الرواية، أعني به: الكتاب
الذي نقل منه البيهقي.

ومصطلح آخر أسميه: أصل الأصل وهو المصدر الذي نقل منه المؤلف
الذي نقل عنه البيهقي مثاله: السنن لأبي داود رواية ابن داسة هي المعتمدة عند
البيهقي هناك روايات ينقلها صاحب السنن عن موطأ مالك رواية القعني هذه
أصل الأصل فعند التوثيق توضع حاشية لأبي داود في السنن وحاشية للموطأ
رواية القعني.

ووصل الأمر ببعض روايات البيهقي لأكثر من ثلاثة روايات وفي حواشي
الخلافات للبيهقي نماذج كثيرة للدلالة على ذلك.

البيهقي يكثر من النقل من مستدرك الحاكم، والحاكم يكثر النقل عن بعض
الأجزاء الحديثية.

على سبيل المثال عشرات المرويات في كتب البيهقي، حكم عليها بأن البيهقي تفرد بها وليس لها مصادر تخريج وهي متداولة في غير ما مصدر.

والسبب قلة الخبرة بتصنيف الكتاب الذي ينقل منه البيهقي.

٢ - نسخة أبي معاوية الضرير عن الأعمش

يروي منها أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف.

ومسلم وغيره يروي عن ابن أبي شيبة عن نسخة الضرير، تسلسل في التوثيق.

والمطلوب:

أولاً: العزو إلى نسخة الضرير.

ثانياً: العزو إلى مصنف ابن أبي شيبة وهكذا

وهذه طريقة اتبعتها في توثيق روايات البيهقي، ولم أجد من يعتني بها سيما

من عمل على الصحيحين وخصوصاً البخاري.

٣ - البخاري ينقل عن نسخ وأجزاء وصحائف متاحة وبعضها مخطوط

فيجب التوثيق منها لكن لم أجد من سلك هذا الدرب.

٤ - الكل يوثق من الكتب الستة، وينسى أنهم نقلوا من مصنف ابن أبي شيبة

ومسند

ونسخة أبي اليمان

وهمام بن منبه

وجزء محمد بن عبد الله الأنصاري

وأشياء كثيرة متاحة!!

بحيث تظهر المصادر الأصلية للمصنف أعني: أصل الرواية.

٥ - طبعات دار التأصيل الأولى لا يعتمد عليها، وقد أخبرني الشيخ عبد الرحمن أنه يعد للطبعة الثالثة من صحيح البخاري، وليس فيها جديد إلا تغيير (عليه السلام) لعلي بن أبي طالب إلى (رضي الله عنه)

٦ - طبعة دار الميمان لمستدرك الحاكم أجود بكثير من طبعة دار التأصيل، وطبعتهم غاية في السوء، وعمادهم في المصادر على المكتبة الشاملة ويذكرون فروق نسخ بين المصادر لا وجود لها أصلاً ونشأت من عدم تدقيق الكتب المدخلة بالشاملة على أصولها المطبوعة.

ومن قصور طبعة دار التأصيل اعتمادهم على نسخة خطية واحدة اتخذوها أصلاً وهي نسخة رواق المغاربة بالأزهر، وذلك باعتبارها أدق النسخ، وهي بالفعل كذلك، أما المواطن التي بها خرم في النسخة الأزهرية فإنهم يقابلون هذه المواضع على النسخة الوزيرية، وبما أن النسخة (و) لا تستمر إلى آخر الكتاب بل بها خرم بآخرها فإنهم بعد انتهائها يستعينون بنسخة دار الكتب في تسديد خروم (ز) الأخيرة.

أي لا يوجد عندهم كلمة في المستدرك قد قوبلت على نسختين، فالأصل أن تكون مقابلة على (ز)، وإلا ف (و) وإلا ف (س).

وعليه فلا يوجد عندهم فروق نسخ من أول الكتاب إلى آخره.

نموذج من بعض التحريفات الواقعة بطبعتهم:

حديث رقم (٥٧٤٥) ورد في النسخة (ز) و(م) والإتحاف قوله: "أنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا خالد بن سالم، ثنا يحيى بن آدم" فأثبتوه كما هو

حديث رقم (٦٣٧٧) ورد في النسخة (ز) و(م) قوله: "سمعت يحيى بن معين يقول: معقل بن سنان الأشجعي أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو زيد" فأثبتوه كما هو (٤٠٠/٦)، وإنما هو: "ويقال: أبو يزيد"، كما في سائر النسخ الخطية.

٧ - من المهم معرفة الكتب التي ترشدك لشروط صحة الحديث الخمسة.

ففي اتصال السند: عليك بهذه الكتب:

المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلائي، وتحفة التحصيل للعراقي والذيل عليها للبوصيري.

والاستعانة بالتاريخ الكبير للبخاري؛ لأنه يعتني بذكر السماع وعدمه.

وضبط الراوي بقراءة ترجمته في كتب التراجم.

وإذا كان من رواة الستة يستعان بهتذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب

لابن حجر.

ومن أجل معرفة أقرب ما قيل فيه يستعان بتقريب التهذيب لابن حجر.

هناك رواية في مسند أحمد وموطأ مالك ومسند الشافعي وجامع المسانيد

للخوارزمي يستعان بالبحث عنهم في كتاب تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة

لابن حجر.

وعندما يقال في الراوي أنه اختلط يراجع الكتب المعنية بذلك لمعرفة من

سمع منه قبل الاختلاط وبعده.

والتي منها الاغتراب لسبط ابن العجمي

والمختلطين للعلائي

والكواكب النيرات لابن الكيال وهو كتاب جامع.

خطوط، وإجازات، وأثبتات، وسماعات، وتملكات (٤٣)
(فهرست قوافي لسان العرب، بخط العلامة اللغوي
رمضان عبد التّوّاب (ت ١٤٢٢هـ) - رحمه الله تعالى -،
ودرس من دروسه المفيدة في التحقيق)

شبيب العطية

هذه النسخة حصلت عليها والله الحمد والمنة مع غيرها من آثاره - رحمه الله تعالى -، وما دفعني لوضع هذه دون غيرها هو ما كتبه في آخرها:
((طبق الأصل عن نسخة بروفيسور "زلهائم" رئيس معهد اللغات الشرقية
بجامعة فرانكفورت - ألمانيا الغربية.

نقلها لنفسه الدكتور رمضان عبد التّوّاب في مائة ساعة خلال شهري أبريل
ومايو سنة ١٩٦٨م)).

فانظر إلى قيمة الوقت عند هذا العَلم!

هذا العَلم الذي لم يكتب الله لنا أن نلتقي به عياناً؛ فالتقينا به خطّاً مليحاً
خطّه يراعه، وكفى بالخطوط صلة، ورؤية، ومحادثة، ومجالسة، ومعانقة... إن
للخطوط أنفاساً، وللكتب أرواحاً، وللجبر ألسناً ناطقة تسمعها الجوارح!
وفي هذه الخاتمة درس مفيد للنساخ والقراء، وهو ترتيب الوقت والإزام
النفس على الساعات المخصصة للكتاب المقصود.

المخطوطات العربية بالقاهرة في مارس ١٩٦٠م؛ ليتفضل بنشرها في مجلة المعهد، ولكن المجاملات الشخصية لمحقق الكتاب من جانب؛ ولأن الكاتب كان مغموراً آنذاك، جعل مقالته تأخذ طريقها سريعاً إلى سلّة المهملات. وأنا حين أنشر هذه المقالة التي احتفظت بصورتها منذ ذلك التاريخ البعيد، أعتذر الآن إلى السيد المدير، والسادة المحققين رحمهم الله، والكاتب الذي لم يعد مغموراً!!).

وهذا الموقف لم يكن الأخير في حياة هذا العالم!

ففي ألمانيا توثقت علاقته بكتاب "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم ابن سلام، وهو يحكي لنا في مقدمة تحقيقه للكتاب أن علاقته به بدأت منذ سنة ١٩٥٩م، ودرسه دراسة مستفيضة، ثم عزم على تحقيقه، وبعد أن حصل على الدكتوراة وعاد إلى مصر أواخر سنة ١٩٦٢م أنجز تحقيق الكتاب، وأراد طبعه، وهنا تبدأ المعاناة، وفيها دروس وعبر!

قال - رحمه الله تعالى - في مقدمة تحقيقه للجزء الأول من الكتاب ص ٥:

((ووجدت الفرصة أمامي سانحة، لأتقدم بالكتاب إلى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر (الدار المصرية للتأليف والترجمة)، وهي مؤسسة حكومية، ظننت أول الأمر أنها للمحققين المغمورين من أمثالي آنذاك، ملاذ من جشع الناشرين وأطماعهم في القطاع الخاص (غير الحكومي). ولكنني كنت كمن يستجير من الرمضاء بالنار!

وتقدمت بطلب إلى هذه المؤسسة في ٢/٢/١٩٦٣م، مشفوعاً بتحقيقي للكتاب، وراجياً الموافقة على النشر، وعرضت الإدارة المختصة هناك مذكرة

والمراثي" للمبرد، ابتدأ نسخه سنة ١٩٦٢ في ألمانيا، وأتمه في القاهرة ١٩٦٥/١١/٢٠م، في ثلاثة أجزاء، عن نسخة الأسكوريال المكتوبة سنة ٥٦٣هـ، وكان يظنها الوحيدة، ثم تبين له أن هناك نسخة في الرباط، فكتب بياناتها. والحمد لله أن هذه النسخة حصلتُ عليها مع قصاصاتها، التي كتب فيها الفوائد التي سبيني عليها مقدمته، وهي تستحق أن تفرد في دراسة لطريقته في التحقيق وجمع المادة العلمية..

وقد وضعت نماذج منها لتكتحل بها عين كل مخلص لتراثه العربي العريق! وبعد أن عاد إلى مصر وتسلم عمله مدرّساً بكلية الآداب في جامعة عين شمس، لم يفتّر، بل زاد عطاؤه، وزادت خبرته، كما قال في مقدمة "الغريب المصنف" ص٧:

((وشغلت بعد ذلك عن الكتاب، بأداء الحق الواجب تجاه أبناء العروبة في بعض الجامعات العربية، لمدة خمس سنوات، ثم شغلت بأعباء الإدارة ما بين وكيل وعميد لكلية الآداب لمدة خمس سنوات أخرى. وكنت سحبت الكتاب على أمل أن أفرغ لنشره في هذه الفترة، ولكن الزمن الذي تغير، والخبرة التي زادت، والتراث المعجمي وغير المعجمي، الذي ظهر خلال ربع قرن مضى، كل ذلك جعلني أعيد النظر في تحقيق الكتاب والتقديم له من جديد)).

توفي الدكتور رمضان - رحمه الله تعالى - في الثامن من جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢هـ، الموافق للسابع والعشرين من آب أغسطس سنة ٢٠٠١م^(١).

(١) للدكتور سعد الدين إبراهيم المصطفى مقال ترجم فيه لهذا العَلم، وقد استفدت منه كثيراً جزاه الله خيراً.

قال - رحمه الله تعالى - :

((هذا، وترتبط فكرة اللاحاح على رؤية النص الواحد في أكثر من مصدر، للتحقق من صحته والاطمئنان إلى خلوه من التصحيف والتحريف، بفكرة تخريج النصوص الشعرية في النص الذي يراد نشره؛ فقد سار جلة المحققين من المستشرقين والعرب، على الاستقصاء في هذه المسألة، والتنبيه إلى جمهرة المواضع التي ورد فيها هذا البيت أو ذاك، المصادر التي بين أيديهم. وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج؛ إذ يرون فيه مبالغة وإسرافاً في التخريج، كما ينادي بعضهم بالاكْتفاء بمصدر أو مصدرين، ولا سيما في الشعر المشهور المتداول.

وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى، قد يفيد باحثاً أو محققاً، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك في سياق نثري غير مفهوم، إما لاختصار مخل في العبارة، وإما لتصحيف أو تحريف، أصابا هذا النص في كتاب مطبوع أو مخطوط، والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه الحالة، هي البحث عن مثل هذا البيت في مصادره المختلفة، لعله يعثر في بعضها على سياقه الخالي من الاضطراب والتشويش.

... وهذا مثال واحد يبين مدى صدق هذا القول؛ ففي شرح قصيدة عدي بن الرقاع، التي نشرها الأستاذ عبد العزيز الميمني في الطرائف الأدبية (ص ٩٢ - ٩٧) سُرح البيت التالي:

وبها مناخ قلّما نزلت به ومصمعات من بناتِ معاها

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحاً أو مجرف

محرّفة في ديوانه، وأن الصواب: ((مجلف))، غير أن من يطلع على كتاب
"الأبدال" لأبي الطيب اللغوي ٢/٧٠، يعرف أن البيت يقال بالروايتين:
((مجلف)) أو ((مجرف))!!).

قلت: وهذه التجربة أعني الاستعجال في التصحيح وقعت فيها عند تخريج
أثر العباس رضي الله عنه في ماء زمزم: ((لا أحلها لمغتسل))، وتحقيق حكم
الاغتسال من ماء زمزم.

فقد وقفت على الأثر في "الموسوعة الفقهية الكويتية"، منسوباً إلى ابن
عباس رضي الله عنهما، فاستعجلت، وكتبت في الهامش: بل رواه العباس رضي
الله عنه.

ثم وقفت على قول الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في "مسائل ابنه صالح"
٣/٨١: ((وكان سفيان بن عيينة يحكي عن ابن عباس: لا أحلها لمغتسل؛ فيحكي
عن العباس وابن العباس)).

ثم وقفت على الأثر عن ابن عباس عند عبد الرزاق، وغيره.
وهذا يدل على أن العجلة مزلة، وما أحسن ما قاله شيخ الحنابلة العلامة
عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل - رحمه الله تعالى - حين القراءة عليه استشكل

لمسجد القصة وسورها، فبالله أي منكر مبين هذا؟!...، وأي فتنة مضلة أحلت الاستخفاف بحق هذه المخطوطات في الرعاية؟!، وأي عقوق هذا الذي يُزري بأعمال علمائنا السالفين من مُورّثيها: الذين أَلفوا وخطّوا ونسخوا وصَفّوا وخاطوا وجلّدوا... قاصدين مُكثّرين صابرين مصابرين محتسبين؟!...، الذين لو تأملت عملهم العظيم ذاك الذي يضاهي في خطورته وهيبته تشييد القلاع والحصون، ثم رأيت عجزنا اليوم عن تصويره فضلا عن قراءته، لَعَرَفْتُ أَنْ نَفْسًا واحدًا من أنفاس الواحد منهم لو وُزِنَ بأعمار كثيرين منا لَوَزَنَها.

أما كانت حقيقة بأن يصيبها - ما دامت تراثًا - بعض ما يصيب مدينتها من الاهتمام السياحي البالغ كَيْمَا تَخَفَّ نكبتُها وما تجد من مصيبة الاندثار، وإلا فإنها أعظم تراث يكون وأنفعه وأمتعته، وأجل ميراث حضاري حري بأن تُهلك في حفظه الدنيا دون حساب.

وأيّن الجمعيات ذات الهم الوطني، الهاتفة بقداسة الوطن وحب الوطن، ذات الغيرة - رَعَمَتْ - على ثوابته وقيمه وأصالته وتراثه وفنونه وثقافته...؟!... أتراها تزن النفائس بميزانين؟، أم ترى الوطن الواحد وطنين؟..

هذا تراث الوطن يباد حثيثًا في صمت كصمت السَّم، ويغلق دونه باب خزائنه كما تغلق زنزانه دون معتقل وحشي ضارّ، حُلِّي بينه وبين الظلمة تنهش أنفاسه وإحساسه ليفنى على مهل...!!، ترى كم يحتاج - بالمقياس الحقوقي - من شروط الشرف وخصال الطهر كي يصير مكوّنًا من مكونات الوطن ؟؟؟!!... أم أن المخطوطات لا بواكي لها؟؟..

- شرح السمائل لجسوس.

- شفا القاضي عياض.

قيده عبد الرزاق بن محمد مرزوق.

بشعر السورة حرسها الله

عصر يوم الثلاثاء ٢٢ ذي القعدة ١٤٣٨ هـ، الخامس عشر غشت ٢٠١٧ م.



- لغة: ما تُسَبَّ إلى الألفِ مِنَ العَدَدِ.
- اصطلاحًا:
- ما اشتملت على ألفٍ بُنيت في أيِّ فنٍّ كانت، وقد تُطلَقُ تَغْلِييًا على ما قَارَبَهَا بزيادةٍ في الأبياتِ أو نَقَصٍ؛ إلغاءٌ للكسْرِ أو جَبْرًا لِلنَّقْصِ.
- أو هي: نَظْمٌ عِلْمِيٌّ أَبْيَاتُهُ أَلْفٌ أو يُقَارِبُ^(١).
- سَرَحُ الحَدِّ:
- فالقولُ بِأنَّه (نَظْمٌ): أي كَلامٌ موزُونٌ مُقَفَّى، وخرَجَ به ما كان نَثْرًا.
- وأنَّه (عِلْمِيٌّ): أي يَتَنَاوَلُ المَعَارِفَ والعُلُومَ وقَوَاعِدَها، فخرَجَ به السَّعْرُ الأَدِيبِيّ، فهو وإن كان موزُونًا مُقَفَّى لَكِنَّه يَنبَشِقُ مِنَ العَاطِفَةِ والخيَالِ.
- وأنَّ (أَبْيَاتُهُ أَلْفٌ): خرَجَ به ما لم يَكُنْ أَلْفًا.
- (أو يُقَارِبُ): دَخَلَ به ما قَارَبَ الألفَ بزيادةٍ أو نَقْصٍ يَسِيرِينَ، مما تَجَرَّى فِيهِ عَادَةُ العَرَبِ مِنَ الجَبْرِ وإلغاءِ الكسْرِ في العَدِّ.
- ومثاله: أَلْفِيَّةُ ابنِ سِينَا المشهُورَةُ في الطَّبِّ، فلا تُعرفُ إِلَّا بالأَلْفِيَّةِ، وعَدَّتْها:

١٣٢٦ بيتًا^(٢).

^(١) تاج العروس (٣٩/٢٣).

^(٢) لم أَلْفَ على حَدِّ الأَلْفِيَّةِ، إلا ما قَدَّمَ به محقق (فتح المغيث) (١٢٨/١) بقوله: «وَأَمَّا الأَلْفِيَّاتُ -وهي المنظومات التي تبلغُ أبيتها ألفًا-...»، وهو في هذا تابعٌ للعلماء الذين سَرَحُوا لَفْظَ (أَلْفِيَّةٍ) من قول ابن معيط وابن مالك ومن تبعهما، ولم يخرج هذا منهم مخرجَ الحَدِّ والتَّعْرِيفِ، وإنما هو وصفٌ لصنِيعِ النِّظَامِ، وفي موضعٍ تالي (١٣١/١) قال: «وإذا كان لَفْظُ الأَلْفِيَّةِ منسوبًا إلى الألفِ مِنَ العَدِّ، كما جاء في تاج العروس... فزيادةُ البَيْتَيْنِ على الألفِ لَا تعارضُ كونَها أَلْفِيَّةً؛ لأنَّ هذه الزيادةَ قليلةٌ، والعرب قد تُلغِي الكسر -والله أعلم-»، وهذه إضافةٌ تُحَدُّ من جانبٍ.

